

تقرير لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن  
الوطني بخصوص مشروع قانون بالتصديق  
على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع  
التهرب من الضرائب بالنسبة للضرائب  
على الدخل ورأس المال بين حكومة  
مملكة البحرين وحكومة جمهورية تركيا





التاريخ : ١٥ أبريل ٢٠٠٦ م

**الموقر معالي الدكتور فيصل بن رضي الموسوي**  
**رئيس مجلس الشورى**

تحية طيبة وبعد ،

يسرني أن أرفق لمعاليتكم طي هذا الكتاب تقرير لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بخصوص مشروع قانون بالتصديق على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب بالنسبة للضرائب على الدخل ورأس المال بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية تركيا المرافق للمرسوم الملكي رقم (١١) لسنة ٢٠٠٦، راجين من معاليتكم عرضه على المجلس لاتخاذ ما يراه مناسباً .

وتفضلوا بقبول فائق الشكر والتقدير ،،،

  
**أخوكم**

**الدكتور خالد بن خليفة آل خليفة**  
**رئيس اللجنة**

المرفقات :

- ١ . تقرير اللجنة حول مشروع القانون .
- ٢ . ملاحظات لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الشورى .
- ٣ . قرار مجلس النواب حول مشروع القانون ومرفقاته .
- ٤ . مشروع القانون مع نص الاتفاقية .



التاريخ : ١٥ أبريل ٢٠٠٦ م

تقرير لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني  
بخصوص مشروع قانون بالتصديق على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع  
التهرب من الضرائب بالنسبة للضرائب على الدخل و رأس المال بين حكومة  
مملكة البحرين وحكومة جمهورية تركيا

بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٠٦ م رفع صاحب المعالي خليفة بن أحمد الظهيري رئيس  
مجلس النواب إلى صاحب المعالي الدكتور فيصل بن رضي الموسوي رئيس مجلس الشورى  
مشروع قانون بالتصديق على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي و منع التهرب من الضرائب  
بالنسبة للضرائب على الدخل و رأس المال بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية  
تركيا، المرافق للمرسوم الملكي رقم (١١) لسنة ٢٠٠٦ م. وما انتهى إليه مجلس النواب في  
هذا الصدد.

وبتاريخ ٢٨ مارس ٢٠٠٦ م أحال سعادة السيد عبدالرحمن محمد جمشير النائب  
الأول لرئيس المجلس مشروع القانون المذكور و مرفقاته إلى لجنة الشؤون الخارجية  
والدفاع والأمن الوطني لدراسته و إعداد تقرير بشأنه لرفعه إلى المجلس.

وقد عقدت اللجنة اجتماعاً بتاريخ ٤ أبريل ٢٠٠٦ م ناقشت فيه مشروع  
القانون وتدارست نصوص الاتفاقية، و قد دعت اللجنة إلى اجتماعها كلاً من:

## وزارة الخارجية:

مدير الإدارة القانونية.

١. د. يوسف عبدالكريم

## وزارة الدولة لشئون مجلس الوزراء:

مستشار قانوني.

١. أ. أحمد القاضي

مستشار قانوني.

٢. أ. إيمان العرادي

## وزارة المالية:

مدير إدارة العلاقات الاقتصادية.

١. أ. محمد طالب

## وزارة الدولة لشئون مجلسي الشورى والنواب:

أخصائي شئون الجلسات.

١. أ. أروى المحمود

## حضر اجتماع اللجنة من مجلس الشورى كل من :

المستشار القانوني للمجلس .

١. الدكتور عصام عبدالوهاب البرزنجي

أخصائي قانوني بالمجلس .

٢. الأستاذ زهير حسن مكّي

أخصائي قانوني بالمجلس .

٣. الأئمة ميادة مجيد معارج

وبتاريخ ٤ أبريل ٢٠٠٦م تلقت اللجنة تقرير لجنة الشئون التشريعية والقانونية بشأن مشروع القانون.

وقد تم اختيار سعادة العضو الدكتور خالد بن خليفة آل خليفة مقررأً أصلياً، وسعادة العضو السيد عبدالمجيد يوسف الحواج مقررأً احتياطياً.

تولت أمانة سر اللجنة السيدة ميرفت علي حيدر أمين سر اللجنة.

### أولاً: رأي ممثلي الجهات الحكومية المختصة:

#### ١. وزارة الخارجية:

- تسعى وزارة الخارجية جاهدة منذ سنوات لتوقيع اتفاقيات ذات مضمون تجنب الازدواج الضريبي، وذلك لما فيه من مصلحة للمؤسسات والشركات البحرينية سواء حكومية أو خاصة.

- إن التنسيق دائم بين الوزارة ووزارة المالية للكشف عن احتياجات القطاعين الخاص والعام وحمايتهما والتأكد من معاملتهما بالمثل في الدول الأخرى.

#### ٢. الدائرة القانونية بوزارة الدولة لشئون مجلس الوزراء:

- ليس ثمة ما يمنع قانوناً من التوقيع على الاتفاقية واتخاذ الإجراءات الدستورية للتصديق عليها.

#### ٣. وزارة المالية:

- إن وزارة المالية باتصالها مع القطاعات الحكومية والخاصة تضع خططاً لتجنب الجانب البحريني العامل في دول الخارج من دفع ضرائب، وخاصة أن قطاعات تلك الدول العاملة في البحرين لا تدفع ضرائب مماثلة. فتوقيع هذه الاتفاقية وجميع اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي يأتي من منطلق المصلحة العامة لمملكة البحرين.

## ثانياً: رأي لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الشورى:

- الموافقة على المشروع بقانون لسلامته من الناحيتين الدستورية والقانونية.

### ثالثاً: رأي اللجنة:

- لا بد من الثناء على جهود وزارتي المالية والخارجية وغرفة تجارة وصناعة البحرين في الحرص على مصلحة القطاعات البحرينية العاملة في الخارج وحمايتها مادياً ومعنوياً. ففي هذه الاتفاقية على سبيل المثال لا الحصر ستعفى شركة طيران الخليج من دفع الضرائب في الجمهورية التركية وبذلك تتساوى مع الشركات التركية العاملة في المملكة.

### رابعاً: توصية اللجنة:

- توصي اللجنة بالموافقة على مشروع قانون بالتصديق على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي و منع التهرب من الضرائب بالنسبة للضرائب على الدخل و رأس المال بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية تركيا ، المرافق للمرسوم الملكي رقم (١١) لسنة ٢٠٠٦م.

## مشروع القانون

### ١. الديباجة:

نص الديباجة كما ورد من الحكومة الموقرة:

ملك مملكة البحرين.

" نحن حمد بن عيسى آل خليفة

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي و منع التهرب من الضرائب بالنسبة للضرائب على الدخل و رأس المال بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية تركيا الموقعة في مدينة المنامة بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠٠٥،

أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه: "

### توصية اللجنة:

- الموافقة على نص الديباجة كما ورد من الحكومة.

### ٢. المادة الأولى:

#### نص المادة كما ورد من الحكومة الموقرة:

"صودق على اتفاقية الازدواج الضريبي و منع التهرب من الضرائب بالنسبة للضرائب على الدخل و رأس المال بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية تركيا الموقعة في مدينة المنامة بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠٠٥، المرافقة لهذا القانون".

### توصية اللجنة:

- الموافقة على نص المادة كما ورد من الحكومة.

### ٣. المادة الثانية:

#### نص المادة كما ورد من الحكومة الموقرة:

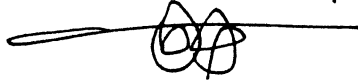
"على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية".



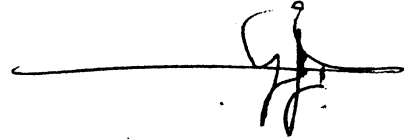
توصية اللجنة:

- الموافقة على نص المادة كما ورد من الحكومة.

والأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل بالنظر،،



د. خالد بن خليفة آل خليفة  
رئيس لجنة الشؤون الخارجية  
والدفاع والأمن الوطني



السيد عبدالمجيد يوسف الحواج  
نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية  
والدفاع والأمن الوطني



التاريخ: ٤ أبريل ٢٠٠٦ م

سعادة الدكتور الفاضل / الشيخ خالد بن خليفة آل خليفة المحترم  
رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني

الموضوع : مشروع قانون بشأن التصديق على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي  
ومنع التهرب من الضرائب بالنسبة للضرائب على الدخل ورأس المال بين  
حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية تركيا المرافق للمرسوم الملكي رقم  
(١١) لسنة ٢٠٠٦ م

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠٠٦ م، أرفق معالي رئيس المجلس، ضمن كتابه رقم  
(٣٩٠/١٥-٣-٢٠٠٦ م)، نسخة من مشروع قانون بشأن التصديق على اتفاقية  
تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب بالنسبة للضرائب على  
الدخل ورأس المال بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية تركيا المرافق  
للمرسوم الملكي رقم (١١) لسنة ٢٠٠٦ م، وذلك لمناقشته وإبداء الملاحظات عليه  
للجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني.

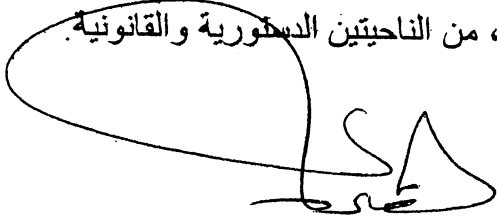
وبتاريخ ٤ أبريل ٢٠٠٦ م، عقدت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية  
اجتماعها الثاني والثلاثين، حيث اطلعت على مشروع القانون المذكور ومذكرته

الإيضاحية، وقرار مجلس النواب بشأنه، وتقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية فيه، وذلك بحضور المستشارين والاختصاصيين القانونيين بالمجلس.

وانتهت اللجنة - بعد المداولة والنقاش - إلى عدم مخالفة المشروع بقانون لمبادئ وأحكام الدستور.

### توصية اللجنة :

توصي اللجنة بسلامة مشروع قانون بشأن التصديق على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب بالنسبة للضرائب على الدخل ورأس المال بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية تركيا المرافق للمرسوم الملكي رقم (١١) لسنة ٢٠٠٦م، من الناحيتين الدستورية والقانونية.



**محمد هادي الحواجي**

**رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية**

